الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية، ومطالبتهما بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وادّعى بيغن ان سوريا «ترفض» السلام، وانها تقف الى جانب الاتحاد السوفياتي في الصراع الدولي، وتأييد ما اسماه «الارهاب الدولي». وهو، في الوقت نفسه، لم يفقد وقاحته؛ إذ انه دعا سوريا للتفاوض، مبديا استعداده للذهاب الى دمشق من اجل «الشروع في مفاوضات حول إحلال السلام بيننا» (ر. إ. إ.، العدد، ٢٥١١، ١٤ و ١٩٨١/١٢/١٥، ص ١٠).

واذا كان بيغن يعتمد على قدرته الخطابية، واثارة عواطف اعضاء الكنيست باستخدام الادّعاءات «التاريخية» و«الأخلاقية»، ويبتعد عن ذكر الأسباب الحقيقية لاصدار قانون الجولان، إلّا ان مسؤولين اسرائيليين آخرين، اخذوا على عاتقهم توضيح كثير من الدوافع والاعتبارات الكامنة وراء إصدار هذا القانون. وفي هذا السياق، حدد اسحق بيرمان وزير الطاقة، اربعة اهداف اراد بيغن تحقيقها وهي: الأول، تخفيف الغضب في اسرائيل الناتج عن الانسحاب من مستوطنة ياميت ومداخل رفح؛ الثاني، تطمين «غوش ايمونيم» على مستقبل الضفة الغربية؛ الثالث، ضم هتحياه الى الائتلاف الحكومي؛ الرابع، شق التجمع العمالي المعارض (**معاريف**، ١٩٨١/١٢/٢٥). وكشف اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي، عن جوانب اخرى خاصة بأهداف حكومته من قرار الضم، عندما قال: ان الولايات المتحدة عازمة على إعادتنا الى حدود ١٩٦٧ بعد شهر نيسان (ابريل) ١٩٨٢. ولهذا السبب، كان من الضروري اتخاذ قرار بشأن هضبة الجولان، كي توضح اسرائيل للجميع، وبصورة لا تقبل الجدل، انها «لن تعود الى حدود عام ١٩٦٧» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١٢/٢٥). واضاف شارون، ان هذه الخطوة كانت بمثابة مرحلة واضحة لمواجهة ما يمكن ان يحدث، وربما كانت هناك ضرورة «لاتخاذ قرارات اخرى مشابهة». ويبدو من اقوال وزير العدل موشي نسيم، انه توجد لدى المسؤولين الاسرائيليين قناعة، بأن عدة مشاريع للتسوية سوف تطرح بعد نيسان (ابريل) القادم، سواء من جانب دول «صديقة» لاسرائيل، او «غير صديقة»، وهي غير متوافقة مع كامب ديفيد «وليست لمصلحة اسرائيل، واساسها المطالبة بانسحاب اسرائيل الى حدود العام ١٩٦٧؛ وقانون الجولان هو الاثبات القاطع على ان اسرائيل لن تنسحب الى حدود ١٩٦٧» (**معاريف**، ١٩٨١/١٢/١٨).

ردود الفعل: تركزت ردود الفعل الاسرائيلية على قرار ضم الجولان بالانتقادات التي وجهتها المعارضة الى الحكومة حول «التوقيت» غير المناسب لطرح القانون، والأهداف غير «القومية» التي تقف وراءه؛ إضافة الى الخلافات الحادة داخل كتلة المعراخ الناتجة عن تصويت عدد من اعضائه، في الكنيست، لصالح القانون. وفي هذا السياق، اوضح اسحق رابين رئيس الوزراء السابق، ان المشكلة الأساسية ليست في نظرة المعراخ الى دمج هضبة الجولان في إطار دولة اسرائيل. فجميع حكومات المعراخ حددت وجوب «عدم التخلي عن هضبة الجولان حتى ولو توصلنا الى السلام مع السوريين. وكانت جميع حكومات المعراخ، وكذلك حزب العمل حاليا، تنظر الى الجولان باعتباره جزءا من دولة اسرائيل» (ر. إ. إ.، العدد ٢٥١٢، ١٥ و ١٩٨١/١٢/١٦، ص ٩). والمسألة الأساسية بنظر رابين، هي: هل يجب على اسرائيل، حتى موعد إخلاء سيناء في نيسان (ابريل) ١٩٨٢، ان تقوم بخطوات احادية الجانب، تعتبر مسّا شديدا باتفاقيتي كامب ديفيد، او ان عليها التريث في ذلك؟ واعتبر ابا ايبن، وزير الخارجية السابق، ان الوضع الذي كان سائدا في مرتفعات الجولان قبل إصدار القانون هو الأفضل لاسرائيل، حيث كانت تقام المستوطنات وتقف قوات الأمم المتحدة في مناطق الفصل، ويمنح قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ شرعية دولية للسيطرة الاسرائيلية حتى التوقيع على اتفاق للسلام يضمن حدودا «آ نة ومعترفاً بها». ويضيف ايبن، ان اي طرف دولي لم يبادر الى تغيير هذا الوضع على حساب اسرائيل «ولم تستخدم مرتفعات الجولان موضوعا لأية مفاوضات دولية حقيقية» (**معاريف**، ١٩٨١/١٢/١٨). اي ان موقف حزب العمل، كما يلخصه زعيمه شمعون بيرس، ينطلق من ان هضبة الجولان هي «جزء لا يتجزّأ من اسرائيل. والجدل ليس حول هضبة الجولان، بل حول موقف الرأي العام العالمي من قضية هضبة